أسس بناء الدولة والمجتمع في فكر الآباء المؤسسين لدولة الإمارات العربية المتحدة (*)

باحثة دكتوراه

عائشة رضا حسين البيرق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الشارقة

أ.د خير الدين يوسف شترة

أستاذ بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الشارقة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الركائز الأساسية التي شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة. فبعد مرور أكثر من خمسة عقود على قيام دولة الاتحاد، أصبح من الضروري تقديم دراسة علمية تحليلية، تنطلق من منظور تاريخي وفكري، لتُعرض للأجيال الحالية. تسلط هذه الدراسة الضوء على تجربة الوحدة والاتحاد، وتبسيط النموذج الوحدوي ليصل إلى عقل وقلب القارئ، مع تبيان أهمية الدستور لدولة الاتحاد، من حيث أركانه وأطرافه ونتائجه والتي به انتقلت الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، موضحة المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري في صورة مشوقة للقارئ للتثبت من تفاصيل الدستور واستقصاء مكوناته بطريقة إيضاحية لا يجدها القارئ في الدراسات التاريخية الأخرى.

كما تم طرح التنمية بأسلوب قريب وبسيط من القارئ ومبني على الدلائل الموثوقة من حيث المصادر. لذلك راعت الدراسة تقديم تجربة بناء دولة الاتحاد المجتمع الإماراتي بصورة متسلسلة مترابطة مع الأحداث التاريخية، راسمة للأجيال أهمية الوحدة، وبناء الذات، وتوسيع التحالفات، والشراكات.

الكلمات المفتاحية: الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد، الشيخ راشد، الوحدة الإماراتية، الدستور، التنمية.

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليه ٢٠٢٥، العدد السابع والستون.**

Foundations of State and Society Building in the Vision of the Founding Fathers of the United Arab Emirates

Foundations of State and Society Building in the Vision of the Founding Fathers of the United Arab Emirates

Abstract:

This study aims to explore the fundamental pillars that shaped the United Arab Emirates. More than five decades after the establishment of the Union, it has become essential to present a simplified and scientifically grounded study from a historical and intellectual perspective, designed for today's generation.

The study highlights the UAE's experience of unity and federation, simplifying the unification model to resonate with both the intellect and emotions of the reader. It emphasizes the importance of the UAE Constitution as the cornerstone of the Union—its foundations, stakeholders, and outcomes—that transformed the Trucial States into the United Arab Emirates. The study presents an engaging intellectual and organizational framework of the constitutional structure, allowing readers to delve into its details and explore its components in an illustrative and comprehensive manner not commonly found in other historical studies.

Additionally, the study addresses the concept of development in a simple and accessible manner, grounded in reliable evidence and credible sources. It aims to provide a coherent and sequential narrative of the UAE's journey of building its Union and society, closely linked to historical events. The study underscores the significance of unity, self-reliance, and the expansion of alliances and partnerships, offering future generations a comprehensive understanding of these key elements.

Keywords:

United Arab Emirates, Sheikh Zayed, Sheikh Rashid, UAE unity, constitution, development.

المقدمة:

أ) أهمية الدراسة:

تُعَدُّ نشأة الاتحاد بين الإمارات السبع حدثًا تاريخيًّا في منطقة الخليج والوطن العربي، ويعود الفضل بعدَ الله سبحانه وتعالى إلى الشيخ زايد وإخوانه من الآباء المؤسِّسين؛ إذ عملوا على الاستفادة من دروس التاريخ فحَرَصوا على بِناء نهج فريد لانتقال الفكرة من الوحدة إلى الحقيقة؛ دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، فعَمِلوا في هذا الانتقال على أُسُس واضحة لبناء دولة ومجتمع، ومن خلال ذلك يمكننا أن نتساءل: ما الأسس الواضحة لبناء الدولة والمجتمع عند الآباء المؤسسين لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

إن أهم ما يميز هذه الدراسة أربعة أمور: الأمر الأول هو الفلسفة التي قامت عليها دولة الاتحاد، واتضحت من الممارسات الفريدة من نوعها، التي عمل عليها الباني المؤسس الشيخ زايد وإخوانه المؤسسون وخصوصًا في ثلاثية الأسس التي بنيت عليها، وشكلت مرحلة استلهام للقادة والمجتمع في جميع المراحل من عمر الاتحاد. الأمر الثاني هو أن هذه الدراسة أعطت الأهمية لفترة المؤسسين، واعتبرتها فترة ذهبية لدولة الإمارات العربية المتحدة، لأنها حققت فيها نقلة نوعية من حيث برامج التنمية الشاملة. الأمر الثالث عنيت هذه الدراسة بأن تنقل للقارئ صورة موضوعية عن برامج التنمية في ظل البيانات المتوفرة من مصادرها. الأمر الرابع هو أنها دراسة اهتمت بتبسيط الأسلوب والبعد عن التعقيد في عرض المعلومات بشكل مباشر تسهيلًا للفهم والاستيعاب، مما يجعلها موجهةً إلى القراء من كل الأعمار والمستويات العلمية، وليست مقصورة على المتخصصين فقط، وخصوصًا في عرض النموذج الاتحادي للآباء المؤسسين في بناء الاتحاد وفي توضيح المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري لدولة الاتحاد.

ب) أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في دراسة أسس بناء

الدولة والمجتمع من منظور فكري (الأسس) ومن منظور تجريبي (الآباء المؤسسين لدولة الاتحاد) وذلك من خلال الأهداف التالية:

١- تبيان الوحدة الأساس الأول في بناء دولة الاتحاد، مع توضيح دور الشيخ زايد الباني المؤسس، وتزويد القارئ بالنموذج الاتحادي للآباء المؤسسين في بناء الاتحاد.

٢- تبيان الدستور الأساس الثاني لدولة الاتحاد مع دراسة أحداث ومراحل بنائه، مع التركيز على المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري لدولة الاتحاد.

٣- بيان التنمية الشاملة أساس بناء الدولة والمجتمع في دولة الاتحاد، مع توضيح الوسائل المحققة للتنمية.

ت) مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما أسس بناء الدولة والمجتمع في فكر الآباء المؤسسين لدولة الاتحاد؟

والأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأساس الأول في بناء دولة الاتحاد؟ وما دور الشيخ زايد في ذلك؟ وما النموذج الاتحادي للآباء المؤسسين في بناء الاتحاد؟

٢- كيف شَكَّل الدستور الأساس الثاني لدولة الاتحاد؟ وما أحداث ومراحل بنائه؟ وما المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري لدولة الاتحاد؟

٣- لماذا اعتمد الآباء المؤسسون التنمية الشاملة أساس بناء الدولة والمجتمع لدولة الاتحاد؟ وما وسائلهم في ذلك؟

ث) حدود الدراسة الزمنية والمكانية:

أ- **الحدود الزمنية: ١٩٧١-١٩٨٤م**

- وتشمل مرحلة إعلان الاتحاد وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وترسيخ البناء المؤسسي الاتحادي.

ب-الحدود المكانية: دولة الإمارات العربية المتحدة.

ج) منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر والمراجع الأساسية، واستقصاء كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وإخضاعها للنقد والتحليل واستخراج ما فيها من أحداث وحقائق لرسم صورة واضحة عن الأحداث التاريخية، ثم صياغة ذلك في دراسة علمية محكمة.

ح) الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة لموضوع دراستنا، دراسة الكاتب جمال سند السويدي: (السويدي، ٢٠١٩م) منهج الشيخ زايد في بناء دولة الاتحاد، وفيها يناقش الكاتب النهج والأسس والمقومات التي بنى عليها الشيخ زايد دولة الاتحاد؛ حيث أوضح أن الإيمان المطلق بقيمة الوحدة وحتميتها بين شعوب المنطقة، واعتبار الإنسان ورفاهيته وتقدمه، الهدف الأساسي لهذه الوحدة بالتعاون مع حكام الإمارات من الآباء المؤسسين، والنظر إلى العلم، وليس النفط، على أنه أساس التقدم والتنمية، والجمع بين الأصالة والمعاصرة في مزيج متناسق لا تنافر فيه ولا اضطراب، وتحقيق التنمية المتوازنة لكل إمارات الدولة؛ بحيث يستفيد كل مواطن في أي مكان فيها من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن، وبناء جيش قوي وموحد يحمي المكتسبات، ويصون السيادة والمصالح والحقوق، إضافة إلى سياسة خارجية متوازنة ومتزنة ساهمت في تهيئة البيئة المناسبة لإنشاء دولة الوحدة، وتعزيز وجودها بين جيرانها وفي المنطقة العربية والعالم.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الكاتب جمال سند السويدي، في أنها تعمقت بدراسة الوحدة، ونظرت إليها بمنظور تاريخي فكري من حيث اعتبرتها الأساس الأول في بناء الدولة من منطلق ارتكاز دولة الاتحاد على الوحدة وبناء الثقة فيما بين الآباء المؤسسين مع بيان نموذج الوحدة الذي عمل عن طريقه الآباء المؤسسون، بناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن الدراسات السابقة أيضًا أطروحة دكتوراه لعبد الله عمران تريم (Taryam,A.O.,1986) بعنوان: تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥، Establishments of the United Arab Emirates (Doctoral thesis) وفيها يبين الباحث في الفصل السادس تحت عنوان "اتحاد الإمارات والصراع بين البيئة الدستورية والسلطات الإقليمية" أن الدستور المؤقت وضَعَ كل السلطات المهمة في يد الإمارات منفردة، وحصر سلطة الاتحاد بقضايا محددة، مما أعطى الإمارات السلطة "الحاكمة"، وترك للاتحاد السلطات الاستثنائية، كما أنه أوضح أن الدستور قد جاء عن طريق "المنحة" من قبل الحكام للشعب، أما الفصل الأخير من البحث، والذي يُقَوِّمُ فيه الباحث عملية "النمو الاقتصادي والاجتماعي في الإمارات العربية المتحدة"، فيبدأ بتعريف تجربة النمو الاقتصادي والاجتماعي في دولة الإمارات على أنها "أحد أنماط النمو الفريدة في العالم التي تخضع في مسارها وفي توجهها إلى مجموعة من العوامل التي لا تتحرك بالضرورة لصالحها، وإلى مجموعة من الأطر العلمية المفروضة عليها، وقد تم الاستعانة بالفصل الذي تحدث عن الدستور، وتختلف هذه الدراسة من حيث أنها عنيت بدراسة الدستور كأحد الأسس الجوهرية التي بُنِيَ عليها الاتحاد، من حيث خصوصية نشأته من خلال السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي لنشأة دولة الاتحاد، مع بيان أن الكيان الحاكم للاتحاد، المجلس الأعلى، وتفردت هذه الدراسة بتوضيح المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري للاتحاد، كما نظرت إلى التنمية التي عملت عليها الدولة عند التأسيس بأنها أرادت بها محاربة التخلف والفقر وتعويض الفرد والمجتمع سنوات الحرمان الثقيلة.

١- الأساس الأول: الوَحْدة

الوَحْدة، تلك المفردة التي مارَسها الشيخُ زايد بمرونة عالية ودبلوماسيَّة متفرِّدة، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "في بداية الاتحاد، وقبلَ قيام دولة الاتحاد، واجهتْنا متاعبُ ومشاقٌّ كثيرة؛ لأنَّ كثيرًا من الإخوان كانوا يرون الأشياء على

غير ما كنتُ أراها، لكننا نتبع مصلحة واحدة، وإن اختلفت نظرتُنا وأفكارنا نحو هذه المصلحة، وانتظرنا طويلًا، حتى جَرَّب كلٌّ مِنَّا طريقة، وقادنا طريق المصلحة المشتركة في النهاية إلى قيام دولة الإمارات" [١].

جاءت ممارسات الشيخ زايد لدوره الريادي في بناء دولة الاتحاد، تلك الدولة المنبثقة من إمارات لها خصوصيات وخصائص تختلف من إمارة إلى أخرى؛ من حيث النسيج الأُسري والقَبلي والاجتماعي والاقتصادي، فعمل على توازُنات بين الإرث الراسخ من حيث السُّلطة القبلية وبين أساسيات العصر، الذي لا يستطيع أن يَبتعِد عنها، عصر الدولة العصريَّة[٢]؛ لذلك عَمِل على فرز الماضي متداركًا دوره الفَذَّ في إغلاق كتابي، أولًا: الإمارات المتصالحة، ثانيًا: تاريخ بريطانيا في الإمارات المتصالحة، وعَدُّها حِقبةً من الماضي، طُوِيت صفحتُها، عاملًا على صنع تاريخ لدولة الاتحاد، من أجل أجيال الحاضر والمستقبل.

ملَك الشيخ زايد شجاعةً مبهرةً في فرْز التَّجارِب التاريخيَّة، واستيعابها جيدًا، من أجل بناء وتشكيل حياة جديدة للفرد والمجتمع في دولة الاتحاد، تلك الدولة التي أصبحت وطنًا لإمارات سبع، أسَّسها على الوحدة، قيمة[٣] أدْرَكها عقليًّا وتمثلها سلوكيًّا، وصمَّم وأشرف على جميع عملياتها عن طريق قيادته لمسيرة نشأتها، فقد كانت الوحدة مغروسةً في عقل وقلب الشيخ زايد؛ لذلك مثَّلت منارًا هاديًا، وولدت عاطفة، عند الفرد والمجتمع في الإمارات، جعلَتِ الجميعَ يلتزم بها، ويسعى لتحقيقها.

نجح الشيخ زايد، وقام الاتحاد، برغم التحدِّيات التي واجهته؛ فإنَّه أوصل الجميع إلى حقيقة، تلك الحقيقة التي ضاعف الجُهْد من أجلها هي "دولة الاتحاد"؛ إذْ عَدَّ الوحدة القَدَر المحتوم؛ لذلك عمل على قيام الوحدة بمشاركة وقيادة جماعيَّة مع الآباء المؤسسين، الَّذين عَمِلوا على نموذج وَحْدَوي فريد، أرادوا منه قيام دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، دولة مُستقلَّة ذات سيادة عن طريق الوحدة، وبناء الثقة المتبادَلة فيما بين الآباء المؤسسين؛ مما أضفتْ

بنورها على الشَّعب. ويُبيِّن الشكل رقم (١) نموذج الوحدة الذي عمل عن طريقه الآباء المؤسسون في بناء دولة الإمارات العربيَّة المتحدة. من عمل الباحثة.

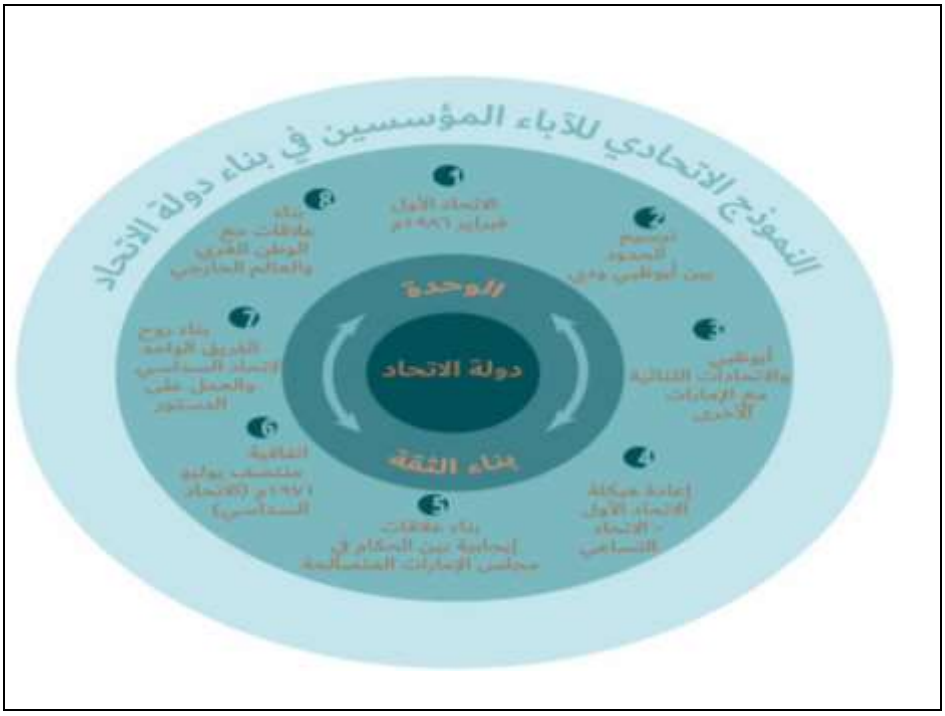

الشكل (١) النموذج الاتحادي للآباء المؤسسين في بناء الاتحاد.

عَمِل الآباء المؤسسون على بِناء دولة الاتحاد (النموذج الاتحادي) عبرَ مسار الوحدة التي شَكَّلت قوة فاعلة في حَشْد طاقات المجتمع (الشعب)، عن طريق بِناء الثقة التي تولَّدت نتاج الأفعال والتواصُل المستمر ما بين الشيخ زايد والآباء المؤسسين، شكَّلت رباطًا سِحريًّا عزَّز الولاء لدولة الاتحاد، ومكَّن من إنجاز الوَحْدة "بناء دولة الاتحاد" بالتحوُّل إلى الشرعيَّة على المستوى الداخلي والخارجي[٤].

فكانت المهمَّة الشاقَّة التي صاحبت الشيخَ زايد وإخوانه المؤسسين، هي

تحويل المجتمع من حالة الكَفاف إلى الدولة العصريَّة[٥]. وللوصول إلى هذا الهدف عَمِلوا على أبعاد ثمانية، أولها: "الاتحاد الأول" بين أبو ظبي ودبي فبراير عام ١٩٦٨م، لتعزيز فكرة الوحدة ولاستثارة الهِمَم وحَشْد الجهود، وثانيها: ترسيم الحدود والتعاون بين أبو ظبي ودبي، وثالث المطاف: بروز الثقة العالية بين أبو ظبي وإمارة (الفجيرة، والشَّارقة، وأم القيوين، وعجمان) بقيام اتحادات ثنائيَّة شكَّلت مع الاتحاد الأول، نواةً "لدولة الاتحاد"، أما رابعًا: فبرغم إخفاقات الاتحاد التساعي؛ فإنَّه ولَّد الإصرار عند الآباء المؤسسين لأهمية الاتحاد، وفي البُعْد الخامس، كان للأدوار التي لعبتها أبو ظبي بعدَ تولي الشيخ زايد حكم أبو ظبي، قُوَّةٌ مُحرِّكة لمتانة العَلاقات الإيجابيَّة في مجلس الإمارات المتصالحة، فقد كان عطاءُ (أبو ظبي) وتعاونها مع الإمارات الأخرى عبرَ مكتب التطوير بتوفير الدعم المادي[٦]، بداية إيجابيَّة لدور الشيخ زايد في ترسيخ معاني الوَحْدة.

ومع قوَّة الإرادة والتصميم على الوَحْدة، عَمِل الشيخ زايد والشيخ راشد على البُعْد السادس، وهو إعادة تصميم "الاتحاد الأول" في اتفاقية منتصف يوليو ١٩٧١م، من أجل اتحاد سُداسي، ثم سُباعي، وتلتْها البداية الناجحة في ظهور البُعْد السابع؛ من حيث تشكيل فريق واحد، أُعلن عن طريقه الاتحاد، "الاتحاد السداسي"، والعمل بالدستور المؤقَّت، وفي خِضَمِّ معركة التحوُّل إلى الشرعيَّة على المستوى الداخلي[٧] جرَى العمل على البُعْد الثامن؛ تعزيز مكانة الدولة، ببِناء عَلاقات مع المجتمع الخارجي (الخليجي، والوطن العربي، ودول العالَم الصديقة)[٨].

٢- الأساس الثاني: الدستور المؤقَّت

الناظر إلى نشأة الدستور في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، عليه النظر إلى السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي الذي نشأ فيه، فلا يُمكن العمل على دستور فعَّال لإمارات متفرقة، ذات كيان قَبَلي ذاتي مُستقِل، في ظل استعمار قائم واقتصاد معيشي محدود، وبرامج تعليميَّة نظاميَّة شحيحة،

فالدستور والاستقلال توأمانِ[٩]؛ لذلك يُعَدُّ الدستورُ من الأُسُس المهمة التي عَمِلت عليها دولة الاتحاد عند حصولها على الاستقلال؛ إذ تُبيِّن المادة (١٥٢) من الدستور المؤقَّت "يُعمل بهذا الدستور اعتبارًا من التاريخ الذي يُحدد بإعلان يُصدِره الحُكَّام الموقِّعون على هذا الدستور"[١٠]* وبرغم أنَّ الدستور المؤقَّت وُقِّع عليه في ١٩٧١/٧/١٨؛ فإنَّ العمل به ونفاذ سَريانه بدأ يوم الخميس ١٩٧١/١٢/٢ [١١]، ولدراسة الدستور المؤقَّت لدولة الاتحاد، يلزمُنا التطرُّق إليه عن طريق اتجاهات رئيسية ثلاثة:

١- أحداث ومراحل بِناء الدُّستور:

تُعزِّز الذاكرة التاريخيَّة أنَّ النظام السياسيَّ أو نظام الحُكم الذي يُوضِّح مدى ممارَسة السُّلطة في الإمارات المتصالحة قبلَ تأسيس الاتحاد لم يكن نظامًا سياسيًّا موحَّدًا، فلم تشهد المنطقة نظامًا سياسيًّا موحَّدًا مبنيًّا على أساس ممارسة السُّلطة في الدولة إلَّا بعدَ نشأة الاتحاد، فقد كان نظامُ الحُكم السائد في الإمارات المتصالحة مبنيًّا على العُرْف المتوارث لكل إمارة على حِدَةٍ[١٢]، يقوم على عقد اجتماعي ضمني افتراضي أساسه القَبول والاستمراريَّة بين الحاكم والمجتمع، وبعد مُعاهدة السلم البحري عام (١٨٢٠م)، كان للحكومة البريطانية دورٌ بارز في اختيار الحُكَّام، وترسيخ نظام المشيخة لكل إمارة، فمارس الحُكَّام (المشايخ) كلٌّ في إمارته نظامينِ من السُّلطة:

١- العودة إلى رأي الجماعة، ولكن دون الإلزام بالآراء، وهنا يكون شكل الحُكْم (السُّلطة) قد أَخَذ بالنظام شِبه الأوتوقراطي من حيث مركزيَّة السُّلطة.

٢- الشورى، وتأخذ على يد النُّخبة، التي يختارها الحاكم (النُّخبة الخاصَّة)، فهي هنا مُقيَّدة، وليست عامَّة، وبذلك يكون النظام في هذه الحالة شبه ديمقراطي[١٣] من حيث محدودية اتخاذ القرار من فئة صغيرة.

إذ عمل الحُكَّام على الممازجة في الحكم ما بين النظام شبه الأوتوقراطي، وشبه الديمقراطي؛ من حيث الشورى غير المُلزِمة والشورى المقيدة؛ مما أفرَز

عقدًا اجتماعيًّا رَبَط بين الحاكم (الشيخ) وبين المجتمع، كونه هيكلًا مُبسَّطًا للسلطات من حيث:

١- السُّلطة التنفيذيَّة الحاكم والنُّخَب المشاركة من الأُسْرة الحاكمة بجانب التُّجَّار ورؤساء القبائل.

٢- السُّلطة التشريعيَّة، لم يكن لها وجود، وإن كان هناك تشريع واجب للتطبيق، يكون عن طريق الشريعة الإسلاميَّة والأعراف.

٣- السُّلطة القضائية، وكانت بيدِ الحاكم ورجال الدِّين[١٤] (المطوع)، وأحيانًا لجان يُكوِّنها الحاكمُ من النُّخَب الاجتماعيَّة للنظر في أمور البيع والشراء (السوق).

إلى جانب تلك الأنظمة المحليَّة التقليديَّة في ممارَسة السُّلطة شَهِدت المنطقة منذ عام ١٨٩٠م، إبَّان الاستعمار البريطاني، سَلْبَ السُّلطات التشريعيَّة والقضائيَّة من يدِ الحُكَّام فيما يَخُصُّ الرعايا البريطانيين سواء مسلمين أو مسيحيين أو أتباع ديانات أخرى ما عدا مواطني الإمارات، وبرَغم بعض التطوُّرات في مشروعية القضاء وسَريان القوانين؛ فإنَّ المجلس القضائيَّ البريطانيَّ كان له دورٌ كبير في ممارَسة التشريع والقضاء منذ عام ١٩٤٦م، ولم تُغلَق المحاكم البريطانية إلى الأبد إلَّا بعد شهر يوليو عام ١٩٧٢م [١٥].

بعد الاستقلال، حدَثَتْ تغييرات في الإمارات المتصالِحة، أدَّت إلى نشأة دولة، وتغيير نظام الحُكْم، وتغيير طبيعة العَقْد الاجتماعي الذي كان يربط الحُكَّام بمجتمعهم، من حيث أركانه وأطرافه ونتائجه إلى دستور مؤقَّت، مرحلة انتقلت بها الإماراتُ المتصالحة إلى دولة الإمارات العربيَّة المتحدة وإلى نظام حُكم مبني على دستور يمازِج بين النظام الاتحادي الرئاسي بين الإمارات السبع، ونظام حُكْم وراثي في إدارة حُكْم كل إمارة على حِدَةٍ.

وبنَفاذ الدستور المؤقَّت، وقيام دولة الاتِّحاد، تشكَّلت أول حكومة اتحاديَّة[١٦]، وصدرت أوَّل قوانين اتحاديَّة إعمالًا بما نَصَّ عليه الدستور،

بتنظيم بعضِ المواضيع بقوانين اتحاديَّة، فصدرت قوانين اتحاديَّة بشأن كُلٍّ من (الجريدة الرسميَّة، وعلم الاتحاد،[١٧] والقوات المسلحة الاتحاديَّة، واختصاصات الوزارات، وصلاحيات الوزراء، وخدمة الموظفين)، وفي مجال تمثيل الدولة في الخارج، صدرت القوانين الاتحاديَّة بشأن كُلٍّ من (الامتيازات والحصانات الدبلوماسيَّة، وتنظيم وزارة الخارجيَّة، ونظام السلك الدبلوماسي والقنصلي)[١٨].

شَهِد يوم الأحد الموافق ١٩٧٢/٢/١٣، بحضور صاحب السمو رئيس الدولة الشيخ زايد، وجميع أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، افتتاح الدور الانعقادي العاديِّ الأول من الفصل التشريعيِّ الأول للمجلس الوطني الاتحادي[١٩].

ومع ميلاد دولة الاتحاد بوصفها دولةً فيدراليةً[٢٠]، حدَّد الدستور المؤقَّت والمدوَّن، نظام الحُكم والتنظيم السياسي؛ إذ مثَّل الانتماء العربيُّ والإسلاميُّ أحدَ مرتكزاته[٢١]، كما أنَّه أخذ بالمذهب الاجتماعي، فكَفَل الحقوق الاجتماعيَّة[٢٢]، وعَمِل على الموازَنة بين الشأنين الاقتصادي والاجتماعي[٢٣]؛ لتحقيق التنمية للفرد والمجتمع[٢٤].

٢- المسار التنظيمي للهيكل الدستوري المؤقَّت:

الدستور المؤقَّت لدولة الاتحاد في الباب الأول بين الاتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسيَّة؛ إذ أوضَح المضمون الذي يقوم الدستور ببيانه؛ من حيث السُّلطات الاتحاديَّة والسلطات المحليَّة (الإمارات)، كما بين في الباب السابع المادة (١٢٠)، الشؤون التي ينفرد بها الاتحاد تشريعًا وتنفيذًا، وفي المادة (١٢٢) بين الاختصاصات المحليَّة (الإمارات)؛ إذ "اختص الإمارات بكلِّ ما لا تَنفرد فيه السُّلطات الاتحاديَّة بموجب أحكام المادة (١٢٠) والمادة (١٢١)، كما تُبيِّن المادة (١٢٣) بعض الاستثناءات التي تنفرد بها الإمارات في (الاختصاص المحلي).

بين التنظيم الدستوري لدولة الاتحاد بموجب المادة (٤٥) من الدستور

المؤقَّت السلطات الدستورية الاتحاديَّة المكونة من:

- المجلس الأعلى للاتحاد (والذي يضم حُكَّام الإمارات).
- رئيس الاتحاد ونائبه.
- مجلس الوزراء الاتحادي.
- المجلس الوطني الاتحادي.
- القضاء الاتحادي.

ويُعَدُّ المجلس الأعلى للاتحاد السُّلطة العليا، ويتشكَّل من حُكَّام جميع الإمارات، ولكل إمارة صوت، والقرارات تصدُر بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه، على أن يشمل صوتي إمارة أبو ظبي وإمارة دبي.

يمارس المجلس الأعلى للاتحاد اختصاصاتٍ تنفيذيَّة، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع رئيس الاتحاد أو مجلس وزراء الاتحاد[٢٥]، كما يمارس سُلطات تشريعيَّة في الدولة بمساعدة مجلس وزراء الاتحاد، كما أنَّ لهما اختصاصات تنفيذيَّة وتشريعيَّة، بعضها بالاشتراك مع المجلس الأعلى والبعض الآخَر مع مجلس وزراء الاتحاد، كما تبينها المواد من (٥١) إلى (٥٤).

أما مجلس الوزراء، فيُمثِّل الهيئة التنفيذيَّة للاتحاد، فهو ذو اختصاصات تنفيذيَّة وتشريعية ونظامية، تمثيل السياسة العامَّة للاتحاد في الداخل والخارج[٢٦]، وللمحكمة الاتحاديَّة العليا مُساءلة الوزراء في الأفعال الجرمية الجنائيَّة، أما السُّلطة الرابعة فهو المجلس الوطني الاتحادي، وحُدِّد عدد أعضائه بأربعين عضوًا موزَّعِينَ على الإمارات كالآتي:

- لكل من إمارتي أبو ظبي ودبي ٨ مقاعد.
- لكل من إمارتي الشَّارقة ورأس الخيمة ٦ مقاعد.
- لكل من إمارات عجمان والفجيرة وأم القيوين ٤ مقاعد.

للمجلس الوطني اختصاصات رقابية محدودة من حيث توجيه الأسئلة أو طَرْح موضوعات للمناقشة أو تقديم توصيات، أما في المجال التشريعي فدوره

فقط استشاري.

ونصَّ الدستور على أنَّ القضاء الاتحادي، السُّلطة الاتحاديَّة الخامسة، إلا أنَّه لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطتين التشريعيَّة والتنفيذية[٢٧]. لكنَّه أحاط السُّلطة القضائية بكلِّ الضمانات باستقلاليَّة القضاء، وأنشأ محكمة اتحاديَّة عُليا، كإحدى الهيئات الدستورية للرقابة على دستورية القوانين[٢٨].

الاتحاد أبرز الإمارات عبرَ المجتمع الدولي، والدستور المؤقَّت بَيَّن الكيان الحاكم للاتحاد عن طريق المجلس الأعلى، فكيفية تشكيله وآلية اتخاذ قراراته تُظهِر الشكل الاتحاديَّ للدولة[٢٩]، كما هو واضِح في الشكل رقم (٢) المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري لدولة الاتحاد.

الشكل رقم (٢) المسار الفكري التنظيمي للهيكل الدستوري لدولة الاتحاد

٣-الدستور المؤقت وتعديلاته:

التعديل الدستوري الأول على الدستور المؤقت كان على بعض المواد كالمادة (١)، والمادة (٦٨)، فيما يخص انضمام رأس الخيمة للاتحاد، وذلك كان في ١٠ فبراير ١٩٧٢م، كما يُعَدُّ التعديل في المادة (١٤٢) تعديلًا جوهريًّا يُعزِّز الكيان الاتحاديَّ؛ إذ أصبحت المادة بعد التعديل "للدولة وحدها حق إنشاء القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية". وتجدُر الإشارةُ هنا إلى أنَّه بعدَ مُضِيِّ ما يُقارب (٢٥) عامًا على دولة الاتحاد، في ممارساتها للتَّجرِبة الدستورية، من حيث البدايات الذَّهبية على يد الآباء المؤسسين، انتَقَل في ٢ ديسمبر عام ١٩٩٦م الدستور المؤقَّت إلى دستور دائم، فعُدِّلت المواد التي ورَدت بها كلمة "مؤقت" بعد كلمة "الدستور"؛ بحيث تُلغى كلمة مؤقت من دستور دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، أينما وجدت، كما تم التعديل في نفس اليوم على المادة (٩) لتصبح المادة (٩) بعد التعديل كالتالي: "تكون مدينة أبو ظبي عاصمة الاتحاد".[٣٠]

٣- المسار الثالث: التنمية الشاملة للفرد والمجتمع

كان من جلِّ طموح الوالد الباني المؤسس رئيس الدولة، وإخوانه المؤسسين "التنمية"؛ إذ مثَّل محور "الحياة الأفضل لجميع المواطنين" المادة (١٠) من الدستور المؤقَّت رُوحًا سرَتْ في الوطن، بُرمِجَت لصُنع تنمية لتُواجه بها الدولةُ تحدياتِ الماضي، وتقيس مكانتها بين العالَم المتحضِّر، فتبنَّت مشاريع تنمويَّة، أرادت بها نقلةً نوعيَّة للفرد والمجتمع في دولة الاتحاد، فكثَّفت الجهود العَمليَّة منذ أول يوم تأسيس لهذا الاتحاد، وناقشت الجهود العالميَّة عبرَ انضمامها للمؤسَّسات المعنِيَّة بالتنمية لنَقْل أفضل التَّجارِب[٣١]، وعَمِلت بعُمْق على اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصاديَّة والاجتماعية لخلق التنمية الشاملة، فتبنَّت نموذجًا بنَتْه على مُحاربة التخلُّف والفقر؛ التخلُّف الذي فرَضه الوجود البريطاني، الذي لم يُحرِّك ساكنًا في مجال التعليم أو الرعاية الصحيَّة؛ إذ كان معظم الناس لا يُجيدون القراءة والكتابة، وكانت نِسبة الأُمِّيَّة

نحو ثمانية وتسعين بالمئة، والأدوية شحيحة باستثناء الأدوية العُشْبية [٣٢].

أما الفقر فكان تحدِّيًا شكَّل أولوية من حيث إنَّه العادِم الأول للمُقوِّمات اللازمة للحياة البشريَّة الكريمة[٣٣]، فقد كانت الأراضي رمليةً صحراوية قاحِلةً والبيوت متناثرةً، معظمُها من "العريش"*، وتفتقِر إلى أبسط الخِدْمات من طُرُق ومياه وكهرباء ومدارس ومستشفيات، وغيرها الكثير من الخِدْمات الأساسيَّة[٣٤] المعنِيَّة برفاه الفرد والمجتمع.

هذان التحديانِ جعلَا من الوالد الباني المؤسس الشيخ زايد وإخوانه المؤسِّسين أن يتمسَّكوا بصورة أشد قوةً بضرورة التغلُّب على الأوضاع المتردِّية نتيجة (الفقر والتخلُّف)، والعمل على التنمية الشاملة لتعويض الفرد والمجتمع سنوات الحرمان الثقيلة.

فعَمِلوا على تنمية سَرَتْ في المجتمع، مع إدراكهم التامِّ، ووعيهم بأهمية التمسُّك بالتاريخ والتراث والهُوِيَّة الوطنيَّة لشعب الإمارات الأصيل، وتحويل الولاء من القبيلة إلى الدولة[٣٥]، فاعتمدت الدولة التنمية الشاملة عن طريق وسيلتين، هما:

الوسيلة الأولى: رفع مستوى دَخْل الفرد المواطن

عَمِلت الحكومة الاتحاديَّة بالتضامن مع الحكومات المحليَّة على رَفْع مستوى دَخْل الفرد عمَّا كانت عليه الإمارات قبلَ الاتحاد، ولقياس درجة تحرُّك الحكومة في هذا المجال، عَمَدْنا إلى دراسة الإصلاحات الاقتصاديَّة والاجتماعية، بَدءًا من تشكيل أول حكومة اتحاديَّة عام (١٩٧١م)؛ وذلك عن طريق دراسة البرامج الإنمائية التي تُعنى برفع مستويات دخل الفرد عن طريق مجالات عدة:

- مجال الزراعة والثروة السمكية والحيوانية. عَدَّتِ الدولة هذا المجال عنصرًا مُهمًّا من عناصر الإنماء الاقتصادي للدولة ومصدرًا من مصادر الدخل القومي والفَرْدي، فعَمِلت جاهدةً على ربط المواطن بالأرض والبحر،

ومساندتهم ماديًّا بالتمويل والقروض وعينيًّا بموارد الإنتاج ومستلزماته، وعِلميًّا بالإرشاد والتوجيه مع بيع مستلزمات الإنتاج والبذور والأسمدة إلى المزارعين بنصف الثمن بدءًا من أول يناير ١٩٧٥م[٣٦]، بالإضافة إلى تخصيص الأراضي الزراعيَّة مِنْ قِبَل الحكومات المحليَّة مع العمل على تسويق المُنتَجات، بإنشاء جمعية تعاونيَّة لشراء المنتَجات وبيعها جملة لتجار الجملة والمُستهلِكِينَ[٣٧]، كما عَمِلت على تقديم الخِدْمات البيطرية لأصحاب المواشي[٣٨].

- مجال العمل وتوفير الوظائف، اهتمَّت الدولة بأفرادها المتعلِّمين؛ وذلك عن طريق توفير فُرَص العمل في الوزارات الاتحاديَّة، سواء كانت في أبو ظبي أو دبي أو أفرُعِها في المناطق المختلفة من الدولة، حتى ولو استَدْعى الأمر أن يكون المواطنُ عاملًا ومُتعلِّمًا في الوقت نفسه[٣٩]، كما عَمِلت على توفير الوظائف للفئات التي لا تَتوفَّر لديها مهاراتٌ أو تعليم عن طريق إيجاد فُرَص عمل خاصَّة بهِم في الوزارات[٤٠] والجيش والشرطة وشركات النفط كعُمَّال وسائقين[٤١].
- مجال المساعدات الماليَّة، لزيادة دَخْل الفرد عَمِلت الحكومة على مَنْح معونة نقديَّة للأفراد المواطنين والأُسَر، عَبْرَ جهاز للبحث الاجتماعي، وصُرِفتْ أول إعانات اجتماعيَّة مُستحقَّة عن شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٧٢م بلغت ٢٣٠٠٠ دينار بحريني تقريبًا ما يقارب ٢٣٠،٠٠٠* درهم إماراتي، وكان عدد المُستفِيدينَ نحو ١٩٢٠٠ فرد من أبناء الإمارات العربيَّة المتحدة، أما في الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٧٣م، قد بلَغت ١٢٠،٣٤٦،٣٥ (اثني عشر مليونًا وثلاثة وأربعين ألفًا وستمائة وخمسة وثلاثين درهمًا)[٤٢].

وفي عام ١٩٧٥م، بلغت المساعدات الاجتماعيَّة الماليَّة ٩٠ مليون درهم، ويُلخِّص الجدول الآتي رقم (١) مُعدَّلات النمو في صرف المساعدات الماليَّة الشهرية للسنة الواحدة، ونِسبة الزيادة** في المساعدات الماليَّة بشكل شَهْري على مدار السنة، من إعداد الباحثة.

السنة	المبلغ بالدرهم	نسبة الزيادة
١٩٧٢م	١١٥٠٠٠	–
١٩٧٣م	١٢٠٤٣٦٤	%٩٤٧,٢٧
١٩٧٥م	٧٥٠٠٠٠٠	%٥٢٢,٩١

جدول رقم (١) الزيادة في المساعدات الماليَّة الشهرية للسنوات ١٩٧٢م–١٩٧٥م، من إعداد الباحثة.

وقد كان للاستثمار في عائدات النَّفط دورٌ رائدٌ في ارتفاع متوسط نصيب الفرْد من الناتج القَومي في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة؛ حيث بلغتْ حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي اثنين وعشرين ألفًا وثلاثمائة (٢٢٣٠٠) دولارر أمريكي، تمكَّنت الدولة من تحقيق طَفْرة ملحوظة في هذا الشأن، وما تَبِعه من تحضُّر وإقبال من المجتمع على التعليم، هذا ويُبيِّن الجدولُ رقم (٢) ترتيب دول الخليج العربي حسب متوسط الدخل الفردي بالدولار لعام ١٩٨٤م[٤٣]، من إعداد الباحثة.

الدول	الإمارات العربيَّة المتحدة	قطر	الكويت	السعوديَّة	البحرين	عمان
الدخل الفردي بالدولار (١٩٨٤م)	٢٢٣٠٠	٢٠٦٠٠	١٥٤١٠	١٠٧٤٠	١٠٤٨٠	٣٢٣٠

جدول رقم (٢) ترتيب دول الخليج العربي حسَب متوسط الدخل الفردي بالدولار لعام ١٩٨٤م، من إعداد الباحثة.

الوسيلة الثانية: تقديم الخِدْمات

استطاعت الدولة تقديم خِدْمات يتمتَّع بها المواطنُ والمُقيم في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، وبها أعادت بناء الحياة الكريمة للفرد والمجتمع على

أرضها، ومن هذه الخِدْمات:

- التعليم، فقد كان المحورَ الأوَّل والأهمَّ عند الآباء المؤسسين، فأصدرت ثلاثة قوانين في سنة واحدة خاصَّة بالتعليم، فكان القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٢م بشأن المدارس الخاصَّة وإخضاعها لرقابة وزارة التربية والتعليم، والقانون الاتحادي رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢م، بشأن البعثات التعليميَّة، والقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٢م بشأن التعليم الإلزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني في جميع المراحل بالنسبة للمواطن مع توفير المباني والكتب والمعلِّمين والقوى البشريَّة والماديَّة، لبناء المُواطِن الصَّالِح، كما عَمَدَتْ إلى توقيع اتفاقية ثقافيَّة مع دولة الكويت كان بموجبها استلام جميع المنشآت التعليميَّة في الإمارات والتي بلغَت (٤٧) مدرسة؛ بحيث يَتحوَّل الصرف والإدارة والمسؤوليَّة الكاملة للدولة الاتحاديَّة.

وافتَتَحت الحكومة أيضًا رياض الأطفال وأنشأَتِ المدارس بجميع مراحلها والمعاهد الدينيَّة والمدارس الصناعيَّة والتجاريَّة والزراعيَّة ومراكز تعليم الكبار وشجَّعتِ البعثاتِ التعليميَّة، كما صُرِفت التغذية اليوميَّة للطلاب والطالبات، والملابس والكتب والقرطاسية مجَّانًا والمواصلات اللازمة، ومع عام ١٩٧٤م خُصِّصت مرتبات شهرية للدارسين لتشجيع إقبالهم على تحصيل العِلْم، كما صدَرت توجيهات بشأن إنشاء جامعة في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة؛ إذ افتُتِحت في العام الدراسي ١٩٧٦م/١٩٧٧م(٤٤)، وكان عدد الطلبة من البنين ٣١٥ طالبًا بينما الطالبات بلَغ عددُهنَّ ٢٠٥ طالبات(٤٥).

ويُبيِّن الجدولُ رقم (٣) الزيادة في نِسَب التعليم العامِّ* (التعليم المدرسيِّ) في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة بين السنوات١٩٧٢م–١٩٧٥م، من إعداد الباحثة (٤٦).

#	السنة	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد الطلبة	نسبة الزيادة	عدد مراكز الكبار	نسبة الزيادة
١	١٩٧٢م	٩٥	–	٣٠٠٠٠	–	٢٥	–
٢	١٩٧٣م	١٧٥	%٨٤,٢	٥٤٠٠٠	%٨٠	٤٩	%٩٦
٣	١٩٧٥م	١٧٥	%٠	٧٠٠٠٠	%٢٩,٦	١٢٠	%١٤٤,٩

جدول رقم (٣) الزيادة في نِسَب التعليم العامِّ (المدرسي) في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة للسنوات ١٩٧٢م–١٩٧٥م، من إعداد الباحثة.

- مجال تأمين الخِدْمات العلاجيَّة للمواطنين، حَظِي المواطنُ في دولة الإمارات العربيَّة المتحدة، بخِدْمات صحيَّة ووقائيَّة وعلاجيَّة بالمجان؛ إذ شَهِد عام ١٩٧٥م طفرةً ملحوظة في هذا الشأن؛ إذ وفَّرَت الدولة طبيبًا لكل ألف من السُّكان، وبمستشفيات تصل إلى سرير لكل مئة من السكان، مع توفير شبكة من الإسعاف السريع، بالإضافة إلى تأمين معالَجة المرضى المواطنين بالخارج في الحالات التي يتعذَّر فيها معالجتهم في مستشفياتهم الوطنيَّة.
- مجال تأمين الإسكان، أصبحَ الإسكان المجاني للمواطن سواء في المدن أو الضواحي أو حتى في مناطق البادية متوفرًا؛ إذ شَهِد عام ١٩٧٢م خُطَّة لبناء ١٢٠٠ مسكن شَعْبي في المدن و٥٢٠ في البادية.
- مجال الكهرباء والماء، عُدَّت خِدْمات الكهرباء والماء حَقًّا من حقوق المواطن، وشَهِد عام ١٩٧٢م بناءَ محطَّات كهربائيَّة جديدة في كلٍّ من إمارة (عجمان، وأم القيوين، ودبا في الفجيرة)، كما جرَى ربط المنطقة الشرقية من الدولة بأكملها بمحطة كهرباء مركزيَّة، بالإضافة إلى تزويد كل مناطق الدولة من المدن والقرى وحتى المناطق النائية بخِدْمات المياه.
- مجال البِنْيَة التحتيَّة والطُّرق، أُنشِئت بِنْيَة تحتيَّة متطورة ببناء شبكة مواصلات حديثة للربط بين الإمارات برًّا وجوًّا، وعن طريق شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية[٤٧]، كما شُيِّدت الطُّرق الرئيسة والفرعيَّة التي تربط أجزاء

دولة الإمارات العربيَّة المتحدة بعضها ببعض كذلك بالأقطار الشقيقة[٤٨]، فتوفَّرت جميع الحاجات لأهالي جميع المناطق في دولة الاتحاد من ماء صالح للشرب، ورعاية صحيَّة وتعليم[٤٩] شَمِل منذ البداية جميعَ أطياف المجتمع رجالًا ونساءً، صغارًا وكبارًا مع توفير منظومة الأَمْن والأمان. ويُلاحظ من المصروفات الإنمائية لدولة الإمارات، مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة الاتحاديَّة لتنمية المرافق الحيويَّة ودَفْع عجلة النمو والتطوُّر؛ إذ ارتفعت المصروفات الإنمائية من ١٨١ مليون درهم في عام ١٩٧٣م إلى ٧١٦ مليون درهم في عام ١٩٧٤م، ثم إلى ١٠٠٥ مليون درهم في عام ١٩٧٥م [٥٠].

على الرغم من أنَّ الموازَنة الاتحاديَّة كانت تشكل إيراداتها من عوائد نفط أبو ظبي[٥١]؛ إذ كانت الإمارة المموِّل الأساسيَّ لإيرادات الموازَنة الاتحاديَّة، أما معظم الإمارات فانحصرت إيراداتها فقط في (إصدار طوابع البريد، وجوازات السفر، ورُخَص القيادة، والمحاكم، وغيرها)[٥٢]، وتلك إيرادات بسيطة لا تُمثِّل موردًا أساسيًّا لميزانية الاتحاد؛ فإنَّ التنمية ثمار هذا الاتحاد، جناهُ الفرد والمجتمع، وانعكسَت صورتُه في شتَّى جوانب حياة المواطن.

فالرُّؤية الواحدة والغاية الجليلة كانت الإشارةَ الرمزية إلى نمو الاتِّحاد[٥٣]، وتوفير مُقوِّمات الحياة للمواطن، شكَّلت أساسَ تحقيق التنمية الشاملة؛ إذ عَدَّها رئيسُ الدولة الشيخ زايد واجبًا، وعَبَّر عنها بمقولته[٥٤]: "إن هدفَنا هو بِناء الجيل الجديد الذي يستطيع أن يتحمَّل مسؤولياته، ومواصلة التقدُّم على أرضه. إنَّ واجبي هو توفير كُلِّ مُقوِّمات الحياة الكريمة لكل مواطن ومواطنة".

الخاتمة:

من جملة الاستنتاجات المتوصل إليها:

١. إن بناء دولة الاتحاد كان المحور الأساسي في فكر الآباء المؤسسين، الذين عملوا عليها منذ إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج بتاريخ ١٦ يناير ١٩٦٨م، فاتخذوا من الوحدة وسيلة لكتابة أحداث تاريخ بناء دولة

الإمارات العربية المتحدة.

٢. إن الوحدة في فكر القائد الباني المؤسس وإخوانه الآباء المؤسسين ليست فقط في الدور الذي أدته، بقدر ما كان نتاجًا ودافعًا لتولد الثقة بين الآباء المؤسسين مفتاحًا لبناء دولة الاتحاد، هذه العلاقة بين الثقة والوحدة حددت الأهداف الضرورية والأولويات، مما نتج عنه النموذج الاتحادي، والذي به حدد الآباء المؤسسون طريقهم في بناء دولة الاتحاد.

٣. إن حركة انتقال المجتمع تصاعديًّا من التخلف والفقر إلى التحضر والتمدن كانت نتاج الوحدة، لذا فإن الدستور والتنمية الشاملة عبَّرا عن فكر الآباء المؤسسين في بناء الدولة الحديثة، حيث كان الهدف بناء الفرد والمجتمع.

٤. ومن ذلك قام بناء الدولة على أسس سارعت إلى صناعة مكانة مرموقة للدولة في ترتيب الدول الناجحة والمتقدمة، لذلك سيظل الشعب يذكر فضل الباني المؤسس لنهضتها الحديثة، الشيخ زايد بن سلطان وإخوانه من جيل الآباء المؤسسين.

٥. إن الدستور المؤقت جاء ليحقق ما كان يصبو إليه الحكام كمرحلة أولى في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن الجهود التي بذلها الآباء المؤسسون لترسيخ الاتحاد وتقوية مؤسساته فاقت التوقعات من حيث التنمية والاستقرار، وخيبت الظنون لمن تنبأ بالفشل.

٦. إن دراسة سيرة الشيخ زايد وإخوانه المؤسسين في بناء دولة الاتحاد، يجب أن تكون موضوعًا شاملًا لدراسة أسس بناء الدول الحديثة.

الملحق:

فقرات من النص العربي لدستور دولة الإمارات العربية المتحدة المؤقت.

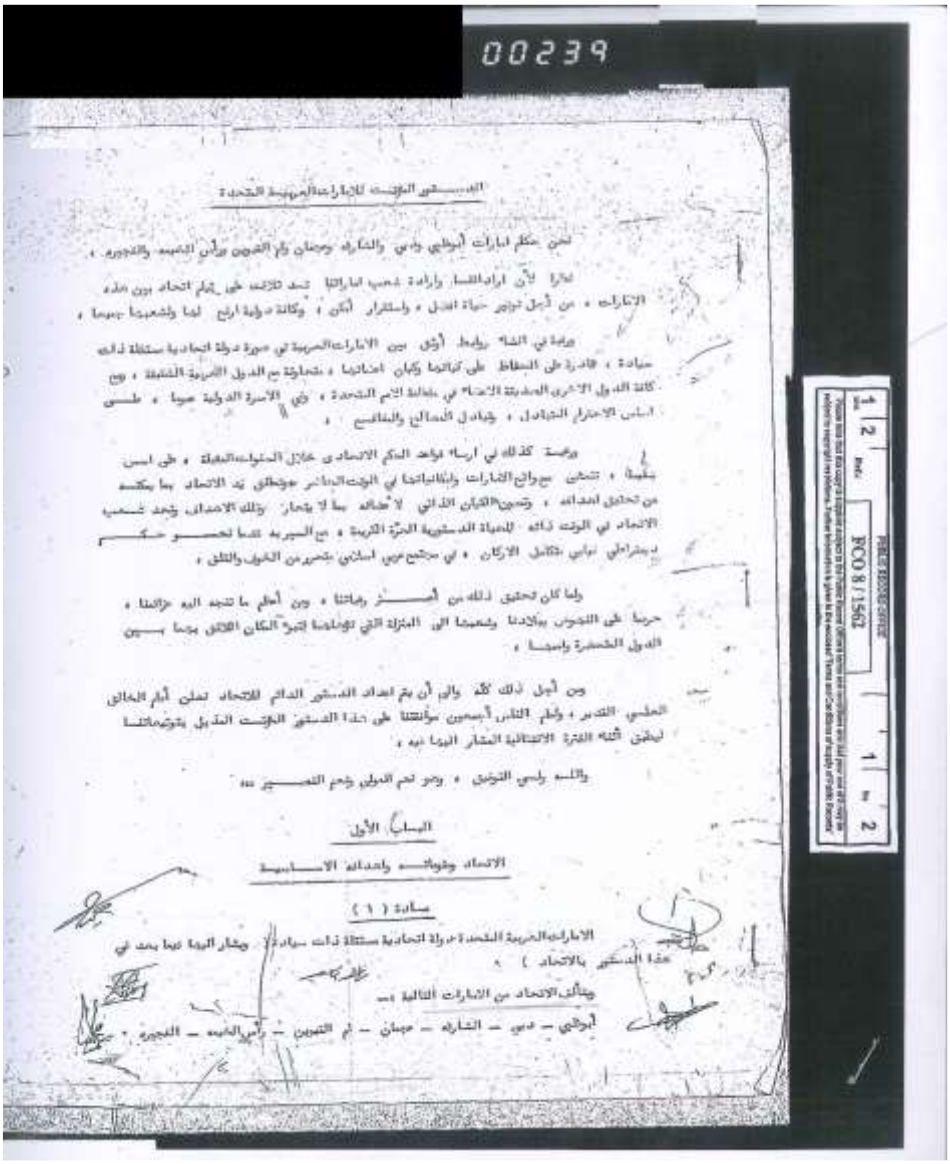

00239

الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة

نحن حكام امارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة ،

اقرارا لأن ارادة الشعب امارتنا تعقد تلازمه على قيام اتحاد بين هذه الامارات ، من أجل توفير حياة افضل ، واستقرار أمكن ، وكفالة دولية ارفع لها وشعبها جميعا ،

ورغبة في انشاء رابطة أوثق بين الامارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان اعضائها ، متعاونة مع الدول الشقيقة ، ومع كافة الدول الاخرى المحبة للسلام في مقدمة الامم المتحدة ، وفي الاسرة الدولية عموما ، على اساس الاحترام المتبادل ، وتبادل المصالح والمنافع ،

ورغبة كذلك في ارساء قواعد الحكم الاتحادي خلال المسئولية المشتركة ، على اسس سليمة ، تتمشى مع واقع الامارات وامكانياتها في الوقت الحاضر ومنطلق بها الاتحاد بما يكفله من تحقيق اهدافه ، وتمكين الكيان الذاتي لاعضائه بما لا يضار ، وذلك الاهداف يجد شعب الاتحاد في الوقت ذاته الحماية الدستورية المرّة الكريمة ، مع السير به قدما نحو حكم ديمقراطي نيابي متكامل الاركان ، في مجتمع عربي اسلامي متحرر من الخوف والقلق ،

ولما كان تحقيق ذلك من أعز رغباتنا ، ومن أعظم ما تتجه اليه عزائمنا ، حرصا على التجاوب ببلادنا وشعبها الى المنزلة التي تؤهلها لتبوء المكان اللائق بها بين الدول الحضرية واسعا ،

ومن أجل ذلك كله والى أن يتم اعداد الدستور الدائم للاتحاد تعلن أيام الحاكم العلمي القدير ، وأعلم الناس بأبعاد مؤانتنا على هذا الدستور المؤقت المعدل بتوفيقاتنا ليطبق أثناء الفترة الانتقالية المشار اليها فيه ،

والله ولي التوفيق ، وهو نعم المولى ونعم النصير ،

الباب الأول

الاتحاد وقوائمه واهدافه الاساسية

مادة (١)

الامارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة (ويشار اليها فيما بعد في هذا الدستور بالاتحاد) .

ويتألف الاتحاد من الامارات التالية :-

أبوظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين – رأس الخيمة – الفجيرة .

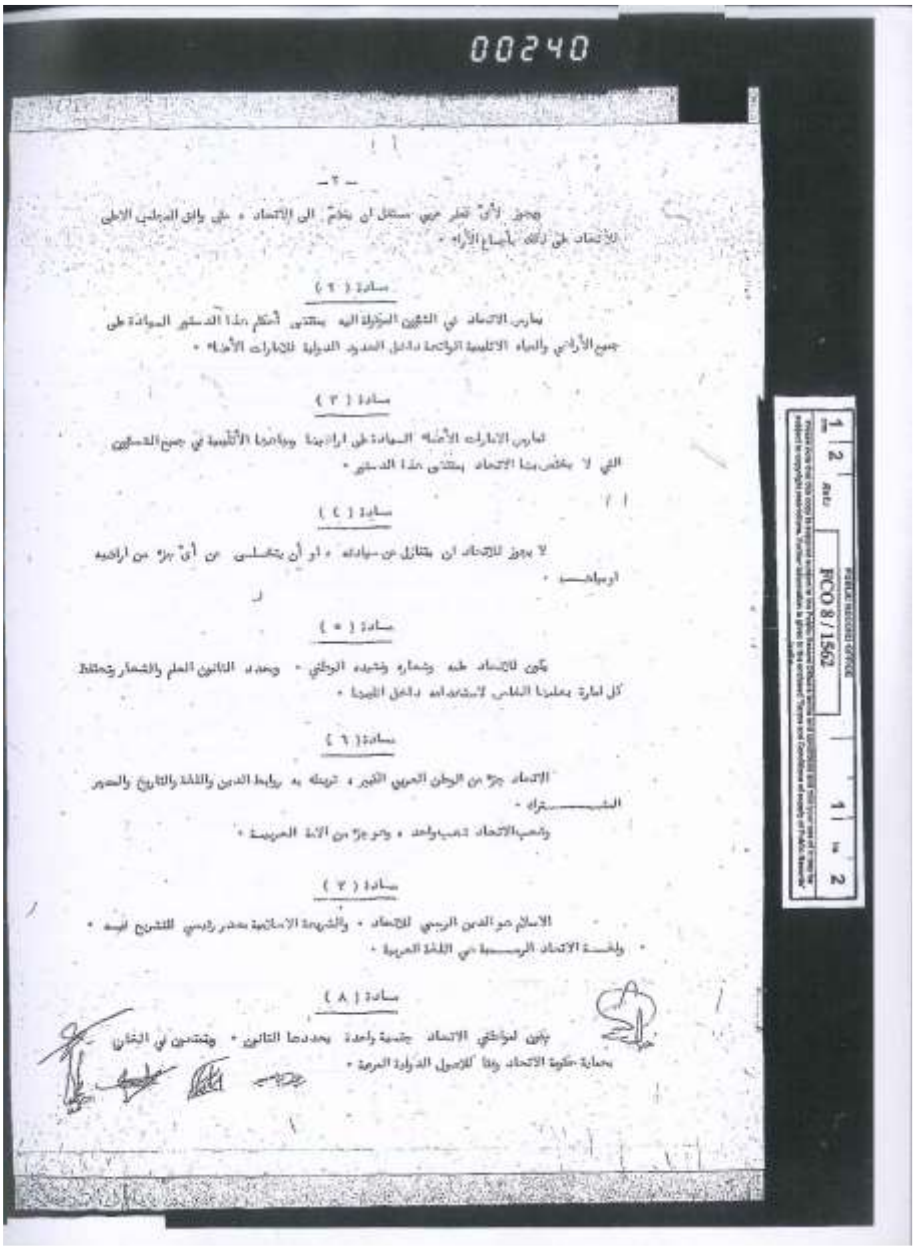

00240

- ٢ -

ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد ، على وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بأغلبية الآراء .

مادة (٢)

يمارس الاتحاد في الشؤون المخولة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الاقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء .

مادة (٣)

تمارس الامارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الأقليمية في جميع المسائل التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور .

مادة (٤)

لا يجوز للاتحاد أن يتنازل عن سيادته ، أو أن يتخلى عن أي جزء من أراضيه أو سيادته .

مادة (٥)

يكون للاتحاد علم وشعاره ونشيده الوطني . ويحدد القانون العلم والشعار ويحفظ كل قطر بعلمنا الخاص لاستخدامه داخل الميناء .

مادة (٦)

الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير ، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك .

وشعب الاتحاد شعب واحد ، وهو جزء من الأمة العربية .

مادة (٧)

الاسلام هو الدين الرسمي للاتحاد . والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه .

ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية .

مادة (٨)

يكون لمواطني الاتحاد جنسية واحدة يحددها القانون . ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الاتحاد وفقا للأصول المرعية .

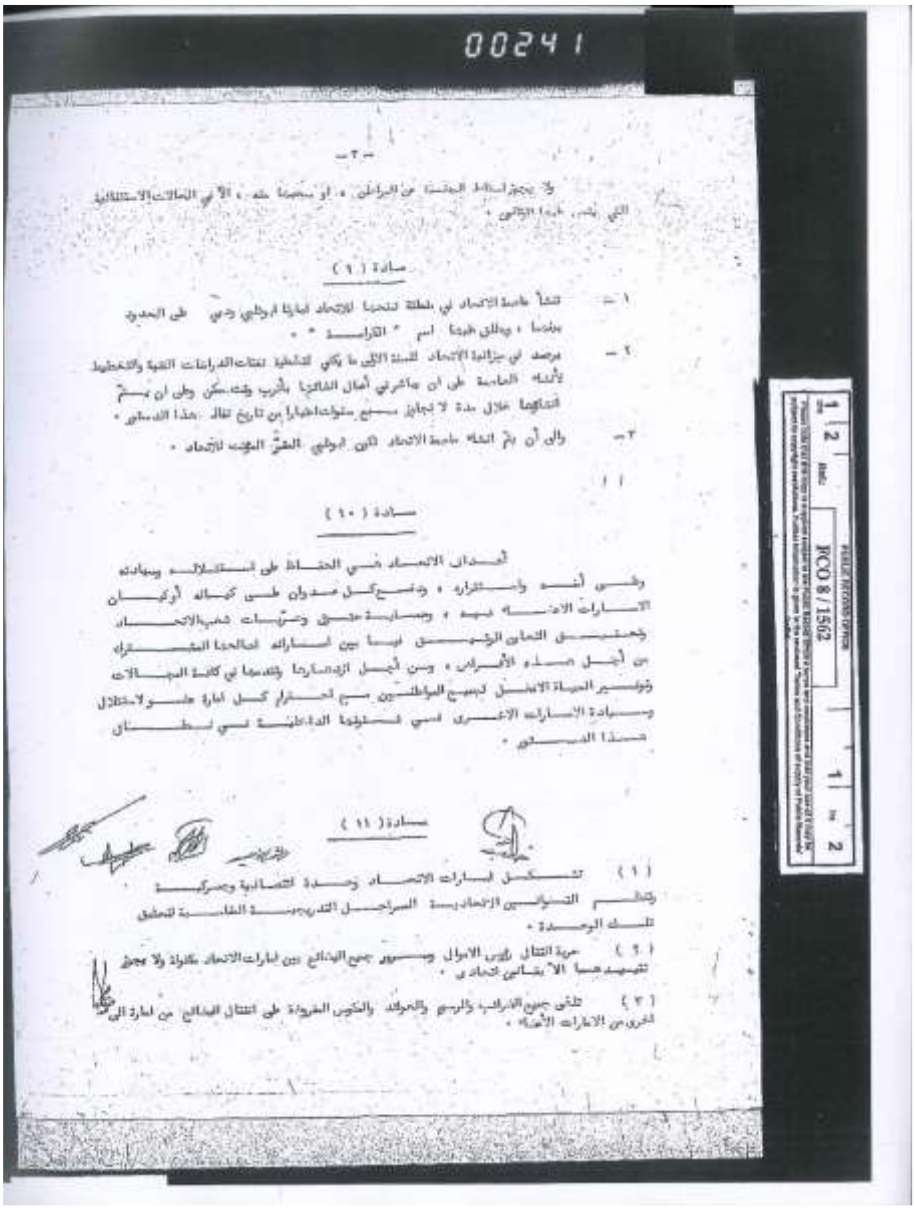

00241

- ٣ -

ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن ، أو سحبها منه ، إلا في الحالات الاستثنائية التي يقرها القانون .

مادة (٩)

١ - تنشأ جامعة الاتحاد في منطقة تختارها المجلس الأعلى للاتحاد لدولة الإمارات العربية المتحدة على الحدود بين إمارتي أبوظبي ودبي ، ويطلق عليها اسم " الجامعة " .

٢ - يرصد في ميزانية الاتحاد للسنة الأولى ما يكفي لتغطية نفقات الدراسات الفنية والتخطيط لإنشاء الجامعة على أن تباشر في أعمال التدريس بأقرب وقت ممكن وعلى أن يتم استكمالها خلال مدة لا تجاوز خمس سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا الدستور .

٣ - وإلى أن يتم إنشاء جامعة الاتحاد تكون أبوظبي المقر المؤقت للاتحاد .

مادة (١٠)

أعضاء الاتحاد على الحفاظ على استقلاله وسيادته وعلى أمنه واستقراره ، ويضع كل عضو على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء فيه ، وحمايته حدود وحريات شعب الاتحاد وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراته لمعالجة الفقر من أجل محو الأمراض ، ومن أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتيسير الحياة الآمنة لجميع المواطنين مع احترام كل إمارة حكم واستقلال وسيادة الإمارات الأخرى وفي تطويرها الداخلية في نطاق هذا الدستور .

مادة (١١)

(١) تشكل إمارات الاتحاد وحدة اقتصادية وحيزاً جمركياً واحداً تنظم التشريعات الاتحادية المراحل التدريجية اللازمة لتحقيق تلك الوحدة .

(٢) حرية انتقال رؤوس الأموال والمسافرين جميع البضائع بين إمارات الاتحاد مكفولة ولا يجوز تقييدها إلا بقانون اتحادي .

(٣) تلغى جميع الضرائب والرسوم والعوائد والقيود المفروضة على انتقال البضائع من إمارة إلى أخرى من الإمارات الأعضاء .

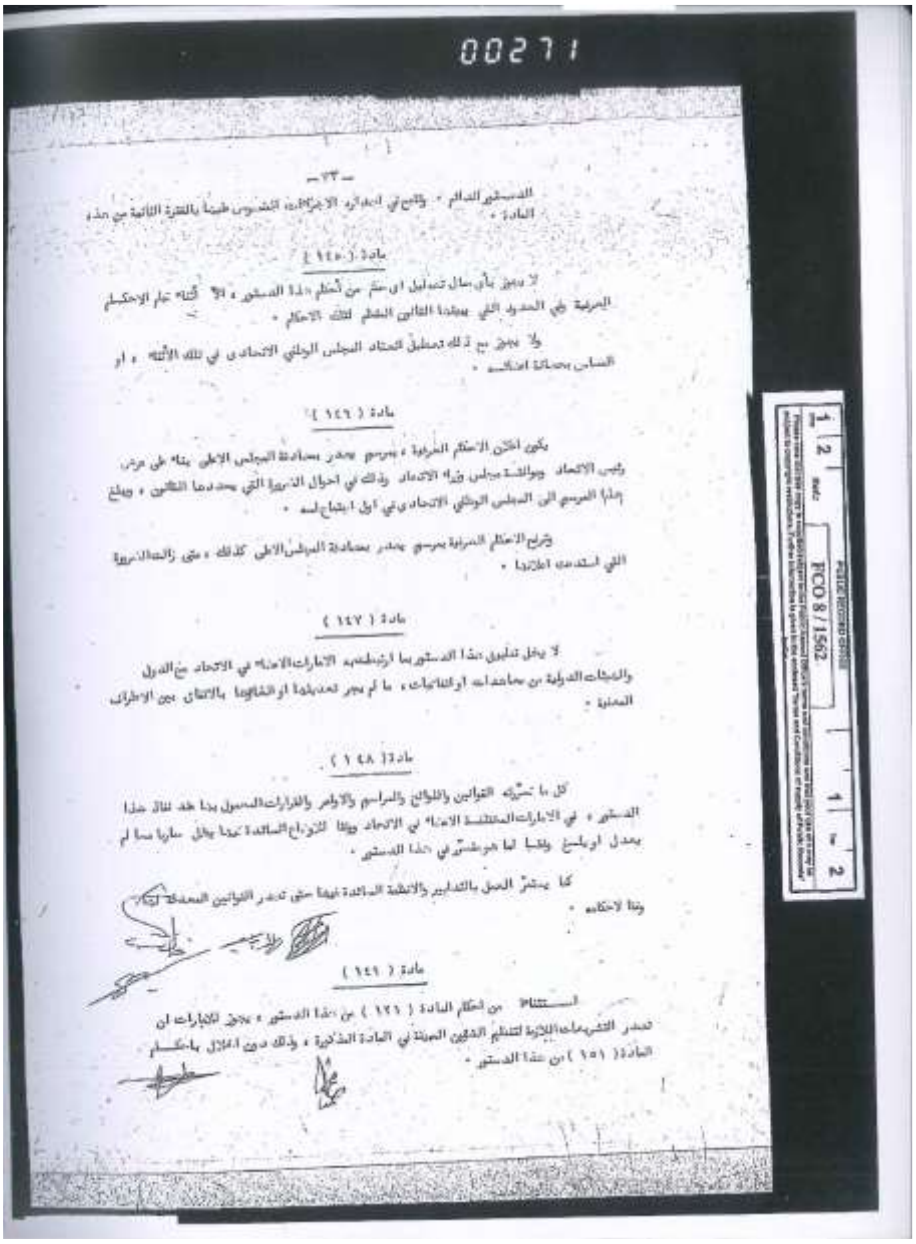

00271

- ٣٣ -

الدستور الدائم . ولاتح في انتظاره الاجراءات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذه المادة .

مادة (١٤٥)

لا يجوز بأي حال تعديل اي حكم من أحكام هذا الدستور ، الا كتاء على الاحكام المعرفة في المدود التي يحددها القانون المنظم لتلك الاحكام .

ولا يجوز مع ذلك تعطيل العتاد المجلس الوطني الاتحادي في تلك الأثناء ، او المساس بحصانة اعضائه .

مادة (١٤٦)

يكون لكل من الاحكام المعرفة ، بمرسوم يصدر بمصادقة المجلس الاعلى بناء على عرض رئيس الاتحاد وموافقة مجلس وزراء الاتحاد وذلك في احوال الضرورة التي يحددها القانون ، ويرفع هذا المرسوم الى المجلس الوطني الاتحادي في أول اجتماع له .

وتشريع الاحكام العرفية بمرسوم يصدر بمصادقة المجلس الاعلى كذلك ، متى زالت الضرورة التي استدعت اعلانها .

مادة (١٤٧)

لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتضته الامارات الاعضاء في الاتحاد مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات او اتفاقيات ، ما لم يجر تعديلها او الغاؤها بالاتفاق بين الاطراف المعنية .

مادة (١٤٨)

كل ما تنص عليه القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا الدستور ، في الامارات المنضمة الاعضاء في الاتحاد وفقا لشروط العقدة تبقى نافذة ، ما لم يعدل او يلغ وفقا لما هو مقرر في هذا الدستور .

كما يستمر العمل بالتدابير والانظمة العائدة فيها حتى تصدر القوانين المعدلة لها او الغائه .

مادة (١٤٩)

استثناء من احكام المادة (١٢٦) من هذا الدستور ، يجوز للامارات ان تصدر التشريعات اللازمة لتنظيم الشؤون المبينة في المادة المشار اليها ، وذلك دون الاخلال بالحكم المقرر في المادة (١٥١) من هذا الدستور .

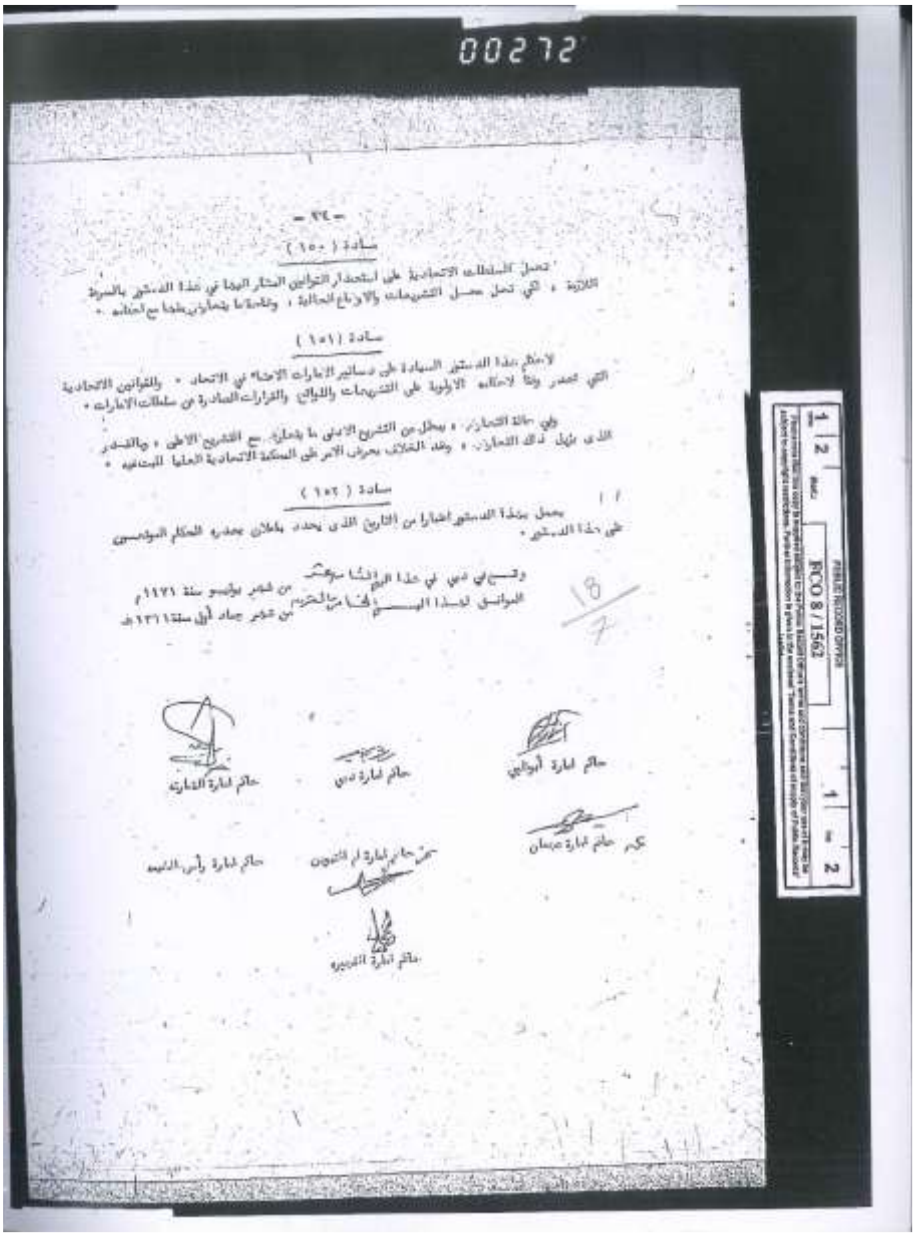
00272

- ٣٤ -

مادة (١٥٠)

تحل السلطات الاتحادية على استخدام القوانين المشار اليها في هذا الدستور بالصورة اللازمة ، التي تحل محل التشريعات والاوضاع الحالية ، وتلائما يتعارض منها مع احكامه .

مادة (١٥١)

لا تنظم هذا الدستور السيادة على دساتير الامارات الاعضاء في الاتحاد . والقوانين الاتحادية التي تصدر وفقا لاحكامه الاولوية على التشريعات والقوانين والقرارات الصادرة من سلطات الامارات .

وفي حالة التعارض ، يبطل من التشريع الادنى ما يتعارض مع التشريع الاعلى ، في القدر الذي يزيل ذلك التعارض ، وعند الخلاف يحرف الامر على المحكمة الاتحادية العليا للبت فيه .

مادة (١٥٢)

يعمل بهذا الدستور اعتبارا من التاريخ الذي يحدد باعلان يصدره الحكام الموقعون على هذا الدستور .

وقع في دبي في هذا اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩٧١م
الموافق لهذا اليوم الخامس من شهر محرم سنة ١٣٩١هـ

حاكم امارة ابوظبي
حاكم امارة دبي
حاكم امارة الشارقة
حاكم امارة عجمان
حاكم امارة ام القيوين
حاكم امارة رأس الخيمة
حاكم امارة الفجيرة

الهوامش:

(1) National Library & Archives. (1981). FCO 8-3916 pp 99-51, Sheikh Zayed's press interview with the Paris-based Al Mustaqbal Magazine, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

(٢) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (٢٠١٨م). بقوة الاتحاد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة. ط٨، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص٢٨٣.

(٣) للتوسع: البيرق، عائشة رضا، (٢٠٠٦م). الإدارة بالقيم في مؤسساتنا التربوية. دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: ندوة الثقافة والعلوم، ص ٣١–٤١.

(٤) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بقوة الاتحاد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة، مرجع سابق، ص٢٨١.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٨٣.

(٦) السويدي، جمال سند، (٢٠٢٢م). منهج الشيخ زايد في بناء دولة الاتحاد. ط٥، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص٢٣.

(٧) ويسلون، غريم، (٢٠١٣م). زايد رجل بنى أمة. ط١، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: المركز الوطني للوثائق والبحوث، ص١٠٣.

(٨) مايترا، جوينتي، (٢٠٠٧م). زايد من التحدي إلى الاتحاد. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني، ص٤١٠.

(٩) العمري، أحمد سويلم، (١٩٧٦م). أصول النظم السياسية المقارنة. القاهرة – مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٧٩.

(10) National Library & Archives. (1971, 18 July). FCO 8/1562 pp 239-272, Professional Constitution Signed by the Rulers of the Six Emirates, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

*١ انظر الملحق للاطلاع على فقرات من النص العربي لدستور دولة الإمارات العربية المتحدة المؤقت.

(١١) الأرشيف والمكتبة الوطنية، (١٩٧١م). جريدة الاتحاد (١٩٧١، ٣ ديسمبر)، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١-٥. محفوظة في الأرشيف والمكتبة الوطنية، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

(١٢) غباش، موزة عبيد، (١٩٨٧م). الجماعات الطبقية قديمًا وحديثًا لمجتمع الإمارات العربية المتحدة. أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، مصر، ص٨٢؛ وعبيدان، يوسف محمد، الحركة الدستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١ إلى الوقت الحاضر نشأتها وخصائصها. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس-كلية الحقوق، مجلد ٣٧، العدد ٢، ١٩٩٥م، ص٧.

(١٣) المبارك، معصومة، (١٩٩٧م). تطور النظام السياسي في الكويت من عقد اجتماعي إلى حكم دستوري. في المرجع الكويت والمجتمع المدني، الكويت – دولة الكويت: مطبوعات رابطة الاجتماعيين، ص٦٦.

(١٤) أبو باشا، نبوية حلمي، (٢٠٠٢م). البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. ط١، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الوثائق والبحوث، ص ١١٨-١٢٠.

(١٥) الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة. ط١، العين-دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ص ١٩٩-٢٠٠؛ والبحارنة، حسين محمد، (٢٠٠٥م). التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربي ١٨٢٠-٢٠٠٤م. ط١، بيروت – لبنان: دار الكنوز الأدبية، ص٦٤.

(16) National Library & Archives. (1972, 26 February). FCO 8/1923 pp 59-57, Letter from the British General in Dubai to the Political Agent in Abu Dhabi enclosing a list of names of the Union Ministers and their Undersecretaries, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom; and National Library & Archives. (1971, February). FCO 8/1569 pp 123-124, Union Decree No. 2/1971 concerning the appointment of the Union Deputy Prime Minister and Ministers, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

(17) National Library & Archives. (1971, 20 December). FCO 8/1564 p197, Recommendations of the Committee of representatives of the Emirates in respect of the Flag of the Union, its official emblem and National Anthem,

Source: The National Archives of the UK. National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

(١٨) المجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٠٣م). خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها. ط٢، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: المجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة، ص١٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٥؛ والأرشيف والمكتبة الوطنية، (١٩٧٢، ١٠ فبراير). مرسوم اتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٢م بدعوة المجلس الوطني الاتحادي للنعقاد لدوره العادي الأول من الفصل التشريعي الأول. الأرشيف والمكتبة الوطنية، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢٠) دلة، سام، سليمان، (٢٠٢٢م). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية دراسة النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة. ط٣، الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: مكتب نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا–جامعة الشارقة، ص٢٠٠.

(٢١) إبراهيم، السيد محمد، (١٩٧٥م). أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الوثائق والدراسات، ص ١٥٥–١٥٧.

(٢٢) المرجع نفسه، ص١١٩.

(٢٣) دلة، سام سليمان، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٢٤) إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢٥) دلة، سام سليمان، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٢٦) المرجع نفسه، ص٢٢٧.

(٢٧) إبراهيم، السيد محمد، أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٢٠٣.

(٢٨) دلة، سام سليمان، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص٢٤٥.

(٢٩) المرجع نفسه، ص٢١٤.

(٣٠) للتوسع: المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، (٢٠١٣م). دستور الإمارات العربية المتحدة. إشراف: الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: المجلس الوطني الاتحادي، ص ٣–٧ وص٢٩، وص٥٩.

(٣١) المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٢٤ وص٣١.

(٣٢) الفهيم، محمد عبد الجليل، (١٩٩٥م). من المحل إلى الغنى قصة أبو ظبي. لندن – المملكة البريطانية: مركز لندن للدراسات العربية، ص٤٢.

(٣٣) القصيبي، غازي عبد الرحمن، (٢٠١٦م). التنمية الأسئلة الكبرى. ط٤، بيروت – لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٢٣.

*العريش: ما يُستَظَلُّ به من الأغصان أو سعف النخيل.

(٣٤) نسيبة، زكي أنور، (٢٠٢٢م). الرؤية التنموية لزايد. ط٢، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص٩.

(٣٥) المرجع نفسه، ص٢٠.

(٣٦) المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٨٢.

(٣٧) الفهيم، محمد عبد الجليل، من المحل إلى الغنى قصة أبو ظبي، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٣٨) المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٣٠.

(٣٩) الفهيم، محمد عبد الجليل، من المحل إلى الغنى قصة أبو ظبي، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٤٠) المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٣١.

(٤١) الفهيم، محمد عبد الجليل، من المحل إلى الغنى قصة أبو ظبي، مرجع سابق، ص١٤٢.

*هذه القيمة تقديرية بناءً على السياق التاريخي لأسعار الصرف بين العملات الخليجية في ذلك الوقت؛ حيث لم تكن السوق النقدية منتظمة مثل اليوم.

(٤٢) المصدر: المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٣٠ وص٤٩ وص٨٩.

**لا توجد بيانات لعام ١٩٧٤م؛ لذا تم حساب نسبة الزيادة مباشرة بين عام ١٩٧٣ و١٩٧٥، والزيادات هنا كبيرة بسبب النمو السريع في المساعدات الاجتماعية في السنوات الأولى لتأسيس الدولة.

(٤٣) المصدر: أطلس البنك الدولي لعام ١٩٨٦م، نقلًا عن: النقيب، النقيب، خلدون حسن، (١٩٨٩م). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص١٨٧.

(٤٤) المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٢٦، وص٨، وص٨٨؛ and National Library & Archives. (1972, November 20). SZ, Extract on education from the address by Shaikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, President of the UAE, at the opening of the second session of the National Federal Consultative Assembly (Federal National Council), 20 November 1972, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

(٤٥) هيرد–باي، فراوكة، (٢٠٠٧م). من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ط١، ترجمة: عايدة يني خوري، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: موتيفيت ميديا جروب، ص ٤٠١.

*لا توجد بيانات لعام ١٩٧٤م، لذا حُسِبت نسبة الزيادة مباشرة بين عام ١٩٧٣م و١٩٧٥م.

(٤٦) المصدر: المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص٢٦، وص٤٧، وص٨٨.

(٤٧) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بقوة الاتحاد، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(٤٨) للتوسع: المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، مصدر سابق، ص ٢٣-٩١.

(٤٩) الفرا، عبدالناصر، (١٩٩٦م). زايد والإمارات. دمشق – سوريا: دار البشاير، ص١٠٧.

(٥٠) العتيبة، مانع سعيد، (١٩٩٥م). البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة. المجلد الأول، ط٢، أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مانع، سعيد العتيبة، ص ٨٢٥-٨٢٦.

(٥١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بقوة الاتحاد، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٥٢) العتيبة، مانع سعيد، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة. المجلد ٢، مرجع سابق، ص ٨٢٢-٨٢٢.

(٥٣) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بقوة الاتحاد، مرجع سابق، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(54) Duwaifi, Shams Al-Dein, (1987). Sheikh Zayed Leadership of the United Arab Emirates, 1971-1987: Beirut – Lebanon: Book and Publishing Establishment, p99.

المصادر والمراجع:

أولًا: الوثائق المحلية الغير منشورة

١- الأرشيف والمكتبة الوطنية، (١٩٧١م). جريدة الاتحاد (١٩٧١، ٣ ديسمبر)، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١-٥. محفوظة في الأرشيف والمكتبة الوطنية، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- الأرشيف والمكتبة الوطنية، (١٩٧٢، ١٠ فبراير). مرسوم اتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٢م بدعوة المجلس الوطني الاتحادي للنعقاد لدوره العادي الأول من الفصل التشريعي الأول. الأرشيف والمكتبة الوطنية، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- National Library & Archives. (1981). FCO 8-3916 pp 99-51, Sheikh Zayed's press interview with the Paris-based Al Mustaqbal Magazine, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

4- National Library & Archives. (1971, 18 July). FCO 8/1562 pp 239-272, Professional Constitution Signed by the Rulers of the Six Emirates, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

5- National Library & Archives. (1972, 26 February). FCO 8/1923 pp 59-57, Letter from the British General in Dubai to the Political Agent in Abu Dhabi enclosing a list of names of the Union Ministers and their Undersecretaries, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

6- National Library & Archives. (1971, February). FCO 8/1569 pp 123-124, Union Decree No. 2/1971 concerning the appointment of the Union Deputy Prime Minister and Ministers, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by

permission of The National Archives of the United Kingdom.
7- National Library & Archives. (1971, 20 December). FCO 8/1564 p197, Recommendations of the Committee of representatives of the Emirates in respect of the Flag of the Union, its official emblem and National Anthem, Source: The National Archives of the UK. National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.
8- National Library & Archives. (1972, November 20). SZ, Extract on education from the address by Shaikh Zayed bin Sultan Al Nahyan, President of the UAE, at the opening of the second session of the National Federal Consultative Assembly (Federal National Council), 20 November 1972, National Library & Archives, United Arab Emirates. Reproduced by permission of The National Archives of the United Kingdom.

ثانيًا: المصادر العربية

١- المجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٠٣م). خطابات صاحب السمو رئيس الدولة في افتتاح أدوار انعقاد المجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها. ط٢، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: المجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢- المجلس الوطني الاتحادي – الإمارات العربية المتحدة، (٢٠١٣م). دستور الإمارات العربية المتحدة. إشراف: الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: المجلس الوطني الاتحادي.

ثالثًا: المراجع العربية

١- إبراهيم، السيد محمد، (١٩٧٥م). أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الوثائق والدراسات.

٢- أبو باشا، نبوية حلمي، (٢٠٠٢م). البيئة الاجتماعية والسياسية وأثرها في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. ط١، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الوثائق والبحوث.

٣- البحارنة، حسين محمد، (٢٠٠٥م). التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربي ١٨٢٠-٢٠٠٤م. ط١، بيروت – لبنان: دار الكنوز الأدبية.

٤- البيرق، عائشة رضا، (٢٠٠٦م). الإدارة بالقيم في مؤسساتنا التربوية. دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: ندوة الثقافة والعلوم.

٥- السويدي، جمال سند، (٢٠٢٢م). منهج الشيخ زايد في بناء دولة الاتحاد. ط٥، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٦- الصايغ، فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة. ط١، العين–دولة الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

٧- العتيبة، مانع سعيد، (١٩٩٥م). البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة. المجلد الأول، ط٢، أبو ظبي–دولة الإمارات العربية المتحدة: مانع، سعيد العتيبة.

٨- العمري، أحمد سويلم، (١٩٧٦م). أصول النظم السياسية المقارنة. القاهرة – مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٩- الفرا، عبدالناصر، (١٩٩٦م). زايد والإمارات. دمشق – سوريا: دار البشاير.

١٠- الفهيم، محمد عبد الجليل، (١٩٩٥م). من المحل إلى الغنى قصة أبو ظبي. لندن – المملكة البريطانية: مركز لندن للدراسات العربية.
١١- القصيبي، غازي عبد الرحمن، (٢٠١٦م). التنمية الأسئلة الكبرى. ط٤، بيروت – لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١٢- المبارك، معصومة، (١٩٩٧م). تطور النظام السياسي في الكويت من عقد اجتماعي إلى حكم دستوري. في المرجع الكويت والمجتمع المدني، الكويت – دولة الكويت: مطبوعات رابطة الاجتماعيين.
١٣- النقيب، خلدون حسن، (١٩٨٩م). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت–لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٤- دلة، سام، سليمان، (٢٠٢٢م). مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية دراسة النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة. ط٣، الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة: مكتب نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا–جامعة الشارقة.
١٥- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (٢٠١٨م). بقوة الاتحاد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة. ط٨، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
١٦- نسيبة، زكي أنور، (٢٠٢٢م). الرؤية التنموية لزايد. ط٢، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

رابعًا: المراجع المعربة

١- مايترا، جوينتي، (٢٠٠٧م). زايد من التحدي إلى الاتحاد. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني.

٢- هيرد-باي، فراوكة، (٢٠٠٧م). من الإمارات المتصالحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. ط١، ترجمة: عايدة يني خوري، دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: موتيفيت ميديا جروب.

٣- ويسلون، غريم، (٢٠١٣م). زايد رجل بنى أمة. ط١، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: المركز الوطني للوثائق والبحوث.

خامسًا: البحوث في المجلات والدوريات

١- عبيدات، يوسف محمد، الحركة الدستورية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١م إلى الوقت الحاضر نشأتها وخصائصها. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس-كلية الحقوق، مجلد ٣٧، العدد ٢، ١٩٩٥م.

سادسًا: رسائل الماجستير والدكتوراه

١- غباش، موزة عبيد، (١٩٨٧م). الجماعات الطبقية قديمًا وحديثًا لمجتمع الإمارات العربية المتحدة. أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة، مصر.

سابعًا: المراجع الأجنبية

1-Duwaifi, Shams Al-Dein, (1987). Sheikh Zayed Leadership of the United Arab Emirates, 1971-1987: Beirut – Lebanon: Book and Publishing Establishment.

ثامنًا: رسائل الماجستير والدكتوراه الأجنبية

1-Taryam, A. O. (1986). The establishment of the United Arab Emirates 1950-1985 (Doctoral thesis). University of Exeter, Exeter, United Kingdom.